

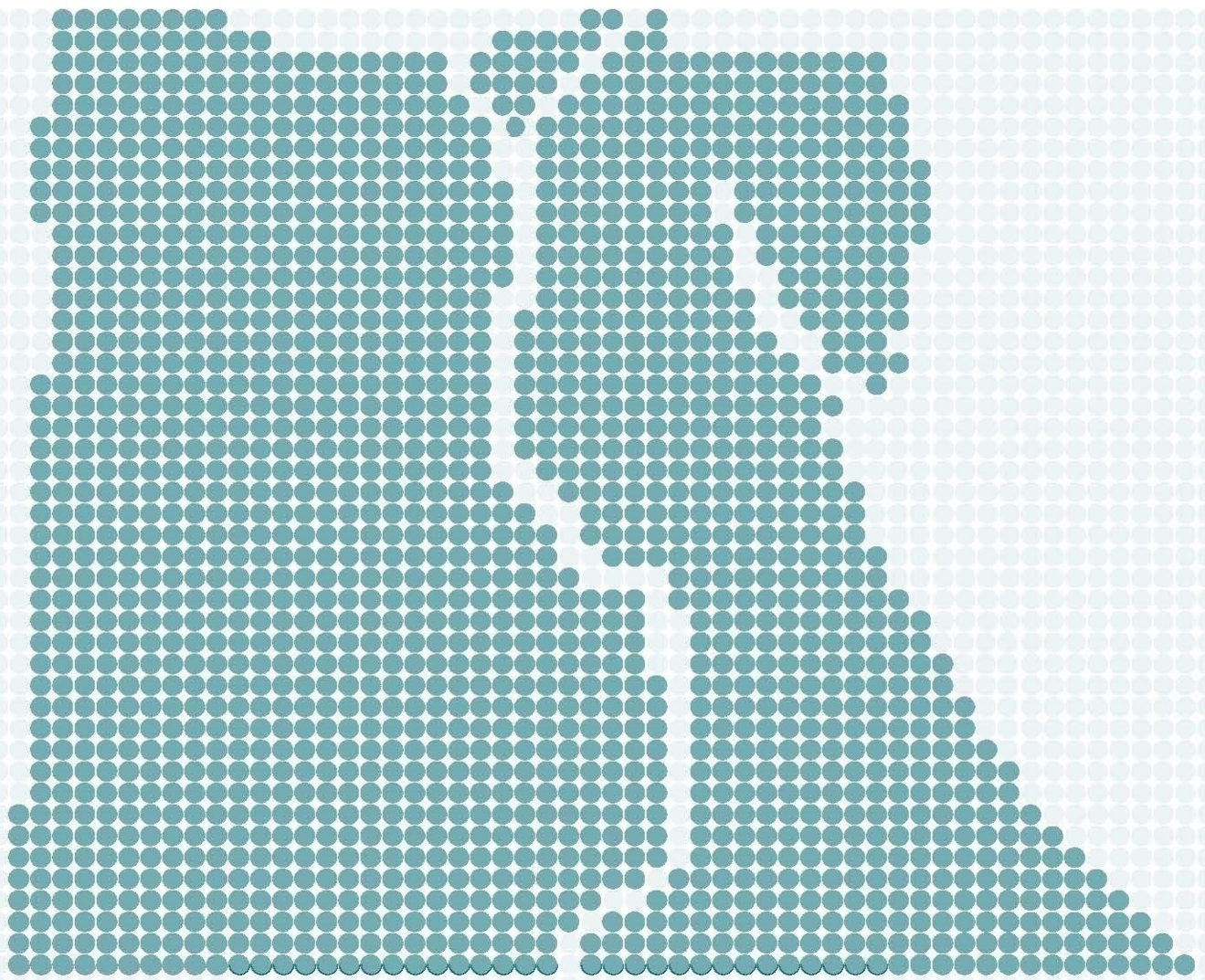
# بارومتر الأعمال

٢٠١٨

العدد ٤٩



المركز المصري للدراسات الاقتصادية  
The Egyptian Center for Economic Studies



## الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

## عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

### التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

### أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس إدارة المركز  
طارق زكريا توفيق رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الأمريكية بمصر - نائب رئيس مجلس إدارة المركز  
محمد قاسم رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة - أمين عام المركز  
علاء هاشم رئيس مجلس إدارة شركة ترانسانديوم - أمين صندوق المركز  
أحمد فكري عبد الوهاب المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا  
أحمد أبو علي شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية  
هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة  
حسين شكري رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة أنش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار  
محمد زكريا محي الدين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو  
علاء الدين سبيع شريك مؤسس لشركة BPE Partners

### الرؤساء الشرفيون للمركز

- جلال الزرية، رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة  
حازم حسن، رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للاستشارات الإدارية

## فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحرفين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من

الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

## الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث  
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

## إدارة البحوث

د. ضياء نور الدين - خبير اقتصادي أول (مستشار)  
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي (مستشار)\*  
راما سعيد - اقتصادي أول (مستشار)  
رشا سيف - اقتصادي أول\*  
نادين عبد الرؤوف - اقتصادي\*  
هدى العبادي - اقتصادي  
داليا مختار - اقتصادي (مستشار)  
يارا هلال - اقتصادي\*  
علياء عبد الله - اقتصادي  
أحمد داوود - باحث اقتصادي

## إدارة الإحصاء

خالد وحيد - مدير قسم الإحصاء\*  
أحمد فتحي - مساعد بحوث\*  
حسام خاطر - مساعد بحوث\*  
محمد خاطر - مساعد بحوث\*

## إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير  
فاطمة علي - محررة/ مترجمة أولى

## إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدرى سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات  
إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

## إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

## الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي  
أماني مدحت - المساعد التنفيذي  
رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي ومدير البحوث  
محمد عاطف - مساعد إداري  
حسين محمد - مساعد  
عمر موافى - مساعد  
صبيحي حسين - مساعد  
محمد جمال - مساعد  
طارق عبد الباقي - مساعد  
وليد إبراهيم - مساعد  
عمرو محمد - مساعد

\* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.



# بارومتر الأعمال

العدد ٤٩ - ٢٠١٨

## المحتويات

نبذة عن بارومتر الأعمال

المنهجية

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

مؤشر بارومتر الأعمال

تقييم الأداء السابق

استراتيجية الأعمال في المستقبل

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

توقعات السياسات

ملحق الجداول

## نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقاً من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييماً دورياً لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. يعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي ونتائج أعماله من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك يلقي الضوء على توقعات هذه الشركات لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال عام ١٩٩٨. يتناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم ١٢١ شركة من شركات من القطاع الخاص موزعة على القطاعات علي النحو التالي: الصناعات التحويلية (٥٠%)، والخدمات المالية (١٣%)، والتشييد والبناء (١٢%)، والنقل (١٠%)، والسياحة (٩%)، والاتصالات (٧%)، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

ويقدم هذا العدد من بارومتر الأعمال تقييماً لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها خلال الربع الأول (يوليو - سبتمبر ٢٠١٨) من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، كما يلخص توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بوجه عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

## المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، وكذلك اتجاهات الأجور والتوظيف، والاستثمار؛ ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

تعريف المؤشر	قيمة المؤشر
ثبات المؤشر (عدم تغير في أداء وتوقعات الشركات)	٥٠ نقطة
ارتفاع المؤشر (تحسن في أداء وتوقعات الشركات)	أكبر من ٥٠ نقطة
انخفاض المؤشر (تراجع في أداء وتوقعات الشركات)	أقل من ٥٠ نقطة

ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل  $I$  نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و  $S$  نسبة الشركات التي أفادت بثباته. ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.



## نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

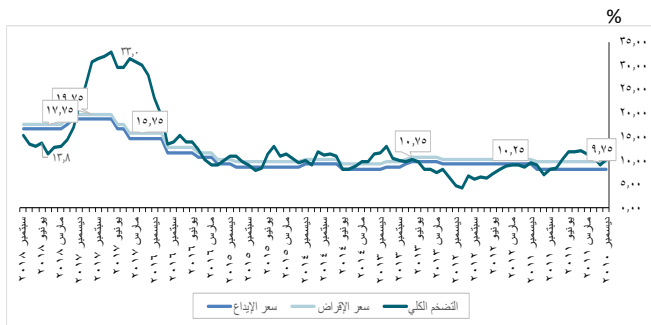
يستعرض هذا الجزء التطورات الرئيسية التي شهدها الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ (يوليو - سبتمبر)، فضلا عن تقييم أداء المؤشرات الكلية الرئيسية (وفقا لأحدث البيانات المتاحة). تجدر الإشارة إلى أن هذا الربع يأتي في أعقاب أحدث جولة من جولات تخفيض دعم المواد البتولية، وإعادة تسعير تذاكر مترو الأنفاق ورفع أسعار الكهرباء، كما اتضحت تداعيات انهيار الأسواق الناشئة على الاقتصاد المصري وهو ما نتناوله لاحقا.

غير أنه وبرغم هذه التداعيات، رفعت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية "موديز"، النظرة المستقبلية لمصر من مستقرة إلى إيجابية وأكدت التصنيف على المدى الطويل عند B3 في شهر أغسطس. وقالت الوكالة إن هذا القرار يعكس تحسن مناخ الاقتصاد والأعمال في مصر نتيجة برنامج الإصلاح الاقتصادي المستمر، وهو ما لا يمكن أخذه بمعزل عن المراجعة الثالثة في إطار تسهيل الصندوق الممدد (EFF) والتي أعلن عنها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (IMF) في أوائل يوليو. حيث أتاح الانتهاء من المراجعة للسلطات المصرية سحب ما يعادل ١,٤٣٢,٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢,٠٢ مليار دولار)، ليصل إجمالي ما حصلت عليه مصر إلى ٥٧٣١,٠٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٨,٠٦ مليار دولار).

ووفقا للمراجعة الثالثة التي قام بها الصندوق، فإن الوضع الاقتصادي في مصر استمر في التحسن خلال عام ٢٠١٨، مع توقعات ايجابية للنمو على المدى القريب يدعمه في ذلك تعافي السياحة وارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي. وكانت بيانات رسمية حديثة قد أظهرت أن النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ قد بلغ ٥,٣%، صاحبه تراجع في معدل البطالة إلى ٩,٩% خلال الربع الأخير من ذات العام المالي (الشكل ١-١). وجاءت أكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي من الصناعات التحويلية (بما في ذلك تكرير النفط)، والصناعات الاستخراجية والسياحة؛ حيث شكل ثلاثتهم ٣٣% من مصادر النمو، بينما ارتفع التضخم إلى ١٥,٤% في سبتمبر مقابل ١١,٥% في مايو، وهو ما كان متوقعا في ظل تخفيض دعم الوقود/ الكهرباء (الشكل ١-٢).

كما قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في آخر اجتماع لها في شهر سبتمبر الإبقاء على معدلات الفائدة الأساسية دون تغيير (الشكل ٢-١)، وذلك لمواجهة التأثير المؤقت الناجم عن صدمات العرض المالي. وذكرت النشرة الصحفية للجنة أن تأثير التطورات التي تشهدها الاقتصادات الناشئة على التضخم المحلي لا يزال تحت السيطرة وذلك بفضل سياسات تحقيق الاستقرار الكلي والسياسات الهيكلية التي أفضت إلى تحسن مقومات الاقتصاد الكلي.

الشكل ١-٢: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية للسياسة النقدية



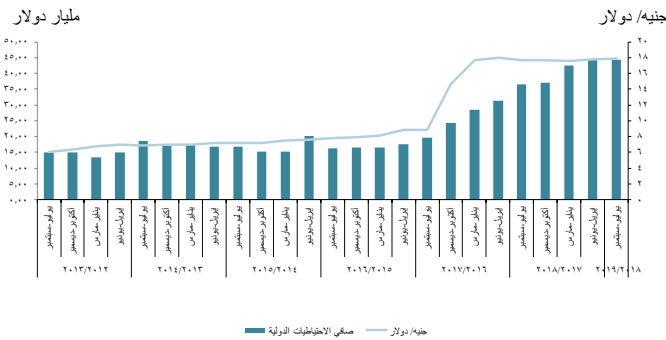


الحساب الجاري خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨؛ حيث انخفض بمقدار ٨,٤ مليار دولار إلى ٦,٠ مليار دولار فقط بنسبة ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل ١٤,٤ مليار دولار في العام المالي السابق و ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وجاء ذلك مدفوعا بشكل أساسي بميزان الخدمات الذي سجل فائضا قدره ١١,١ مليار دولار (مقابل ٥,٦ مليار دولار)، بسبب الفائض في بند السفر بمقدار ٧,٤ مليار دولار (مقابل ١,٦ مليار دولار أمريكي)، وارتفاع إيرادات قناة السويس بنسبة ١٥,٤٪ لتسجل ٥,٧ مليار دولار (مقابل ٤,٩ مليار دولار). إلا أن العجز التجاري لم يتغير عند ٣٧,٣ مليار دولار بسبب الزيادة في عائدات تصدير البضائع، والواردات. فضلا عن ذلك، تراجعت استثمارات الحافظة، حيث سجلت صافي تدفق قدره ١٢,١ مليار دولار (مقابل ١٦ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧) ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية، حيث سجل صافي المشتريات ٦,٥ مليار دولار (مقابل ١٠,٠ مليار دولار أمريكي). وبلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٤٤,٥ مليار دولار بنهاية سبتمبر في ظل استقرار سعر الصرف نسبيا (الشكل ٤-١).

ومن ناحية أخرى (على جانب المالية العامة)، ألغى البنك المركزي المصري (نيابة عن وزارة المالية) أربعة عطاءات متتابعة لسندات الخزانة بسبب طلب المستثمرين فائدة أعلى وهو ما لا يمكن تجاهله في ظل انهيار الأسواق الناشئة. ودفع إلغاء العطاءات وزارة المالية إلى إعادة النظر في خطة المالية العامة للسنة المالية الحالية باللجوء إلى أدوات الدين قصيرة الأجل. كما اضطرت الوزارة إلى مراجعة مسارات العجز المالي والدين العام - للسنوات الثلاث القادمة- والتي تم الإعلان عنها في البيان المالي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. يذكر أن هذه المسارات تعتمد على افتراض خفض معدل الفائدة المحلية إلى ١٤٪، وهو أمر غير متوقع في المستقبل القريب. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٨٣٪ في نهاية شهر يونيو ٢٠١٨، منها ٤٢٪ إجمالي رصيد مستحق في سندات الخزانة. وبالنسبة للدين الخارجي، فقد بلغ ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية شهر يونيو ٢٠١٨ مقابل ٣٤٪ في ذات الشهر من العام السابق (الشكل ١-٣).

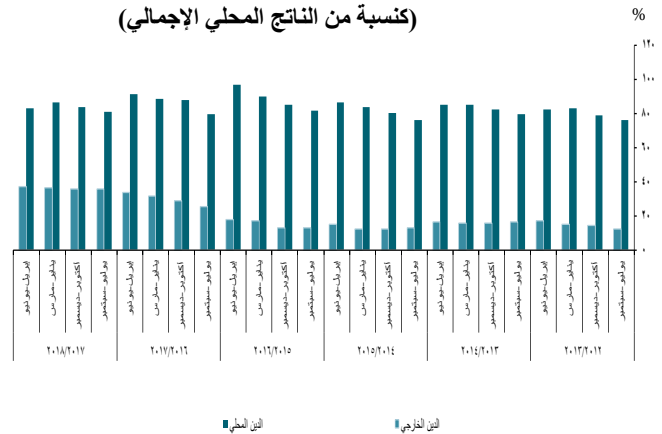
وعلى جانب القطاع الخارجي، انخفض الميزان الخارجي ككل من ٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨. الأمر الذي يشير إلى تحسن العجز في

الشكل ٤-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/ دولار)



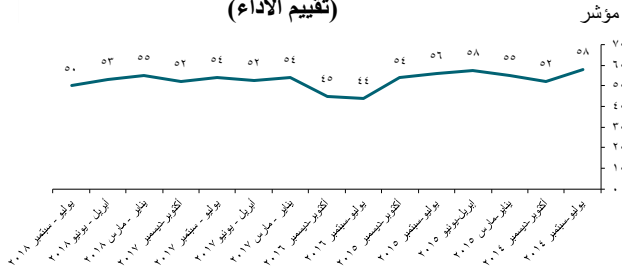
المصدر: البنك المركزي المصري.

الشكل ٣-١: الدين المحلي والدين الخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



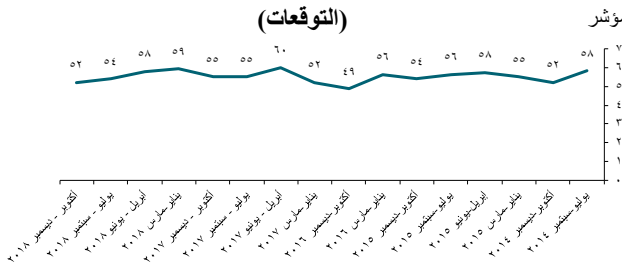
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

شكل ٢-١: مؤشر بارومتر الأعمال (تقييم الأداء)



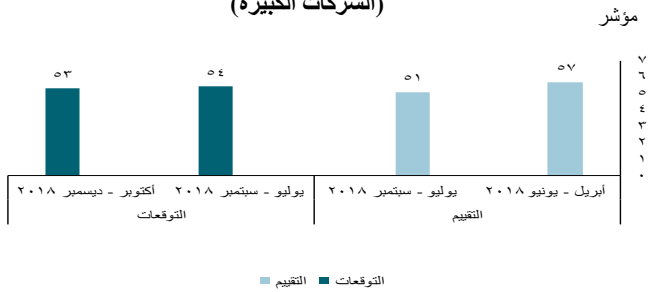
المصدر: نتائج الاستبيان.  
\*البيانات الخاصة بالربعين (يناير - مارس، وأبريل - يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (التوقعات)



المصدر: نتائج الاستبيان.  
\*البيانات الخاصة بالربعين (أبريل - يونيو، ويوليو - سبتمبر ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٣: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الكبيرة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٢-٤: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الصغيرة المتوسطة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

## مؤشر بارومتر الأعمال

ثبات أداء الأعمال وتوقعات بتحسين الأداء في الربع القادم تشير نتائج الاستبيان إلى ثبات الأداء الكلي لشركات العينة خلال الربع محل الدراسة يوليو - سبتمبر ٢٠١٨؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥٠ نقطة. إلا أن هذا الأداء يعد أقل من نظيره خلال الربع السابق بمقدار ثلاث نقاط ويمكن إرجاع ذلك للقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء مجتمع الأعمال خاصة فيما يتعلق برفع أسعار الوقود وتعريفه المياه والكهرباء وزيادة الضرائب (الشكل ٢-١). كما أظهرت نتائج الاستبيان توقعات إيجابية للشركات خلال الربع القادم أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٨، وإن كانت أقل تفاؤلاً مقارنة بالربع السابق (الشكل ٢-٢).

كذلك أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الأداء خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر ٢٠١٨) تحسناً في أداء الشركات الكبيرة ولكن أقل منه في الربع السابق (أبريل - يونيو ٢٠١٨)، كما شهد مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة استمرار التحسن في الأداء خلال الربع (أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٨) ولكن جاء أقل بنقطة واحدة مقارنة بالربع السابق (الشكل ٢-٣).

وفيما يتعلق بتقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة، أظهرت نتائج الاستبيان استمرار التراجع في الأداء للربع محل الدراسة ليسجل ٤٨ نقطة مقابل ٤٩ نقطة في الربع السابق، ويُعزى ذلك لعوامل متعددة منها ارتفاع معدلات الضرائب وصعوبة شروط منح الائتمان، وضعف برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة أسعار الفائدة للقروض مما يؤكد على ضرورة زيادة المساندة لهذه المشروعات حتى تتمكن من الاستمرار في ظل الأعباء التي تتحملها نتيجة الإصلاح الاقتصادي، وجاءت التوقعات للربع القادم إيجابية ولكنها أقل من الربع السابق (الشكل ٢-٤).

## تقييم الأداء السابق

تحسن في معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة وتراجع أغلبها بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة

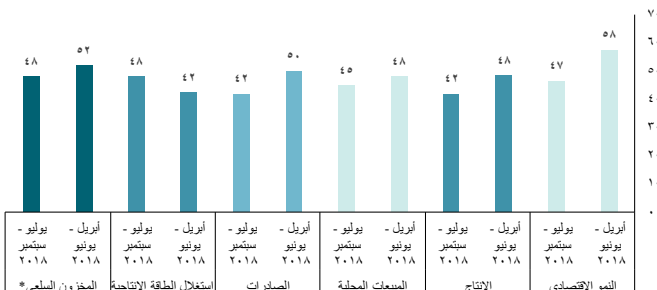
على مستوى النشاط الاقتصادي، أفادت الشركات الكبيرة بآراء إيجابية خلال الربع محل الدراسة للمبيعات المحلية لكن بدرجة أقل من الربع السابق، مما أدى إلى استمرار تحسن مؤشر الإنتاج ولكن أقل من الربع السابق، كما تراجعت الصادرات مقارنة بالربع السابق مما أدى إلى ارتفاع المخزون السلعي لهذا الربع (الشكل ٣-١).

جاءت نتائج تقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة في المجمل؛ حيث تقل جميعها عن ٥٠ نقطة، وكذلك أقل من الشركات الكبيرة؛ حيث أشارت الأولى إلى تراجع مؤشري المبيعات والصادرات في الربع يوليو-سبتمبر ٢٠١٨، مما أدى إلى تراجع مؤشر الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية لأقل من ٥٠ درجة، وأدى ذلك إلى ارتفاع مخزون السلع النهائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض الطلب في الربع محل الدراسة، الأمر الذي يؤكد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثراً بالإجراءات الإصلاحية مقارنة بالشركات الكبيرة (الشكل ٣-٢).

وعلى المستوى القطاعي، يتبين من الجدول (م١) وفقاً لآراء مجتمع الأعمال أن قطاع التشييد والبناء شهد تحسناً نظراً لوجود حلول غير تقليدية لزيادة حجم المبيعات في السوق المحلية مثل أنظمة التقسيط على فترات طويلة، كما أظهرت النتائج تحسناً طفيفاً في قطاع السياحة، ويعزى ذلك لتوجه الدولة لتنشيط السياحة عن طريق تنظيم حملات ترويجية في العديد من الدول الأوروبية والآسيوية. كما شهد قطاع النقل تحسناً طفيفاً في الأداء لزيادة حجم أعماله في السوق المحلية بالرغم من الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة وقطع الغيار. وشهد قطاع الاتصالات ثباتاً في الأداء. بينما تراجع أداء كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات المالية نظراً لتحديات حدثت من قدرتهما على الأداء الجيد. وعانت أغلب القطاعات الإنتاجية من عدم توافر مستلزمات الإنتاج محلياً وارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة وصعوبة الإجراءات الجمركية بشكل عام. بينما يعاني قطاع الخدمات المالية من زيادة ضريبة الدمغة على التداول بالبورصة المصرية من ١,٢٥ في الألف إلى ١,٥ في الألف اعتباراً من يونيو ٢٠١٨. ومن المتوقع رفعها مرة أخرى إلى ١,٧٥ في الألف في العام. بالإضافة إلى خروج المزيد من استثمارات الأجانب خلال الربع محل الدراسة.

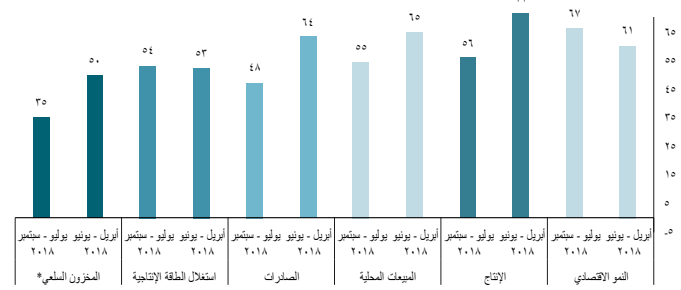
شكل ٣-٢: مستوى النشاط الاقتصادي  
تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة

مؤشر



شكل ٣-١: مستوى النشاط الاقتصادي  
تقييم الأداء - الشركات الكبيرة

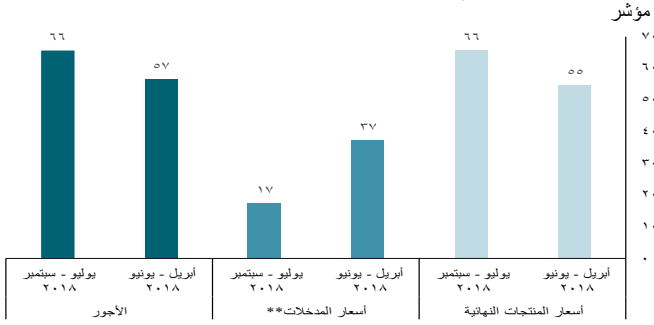
مؤشر



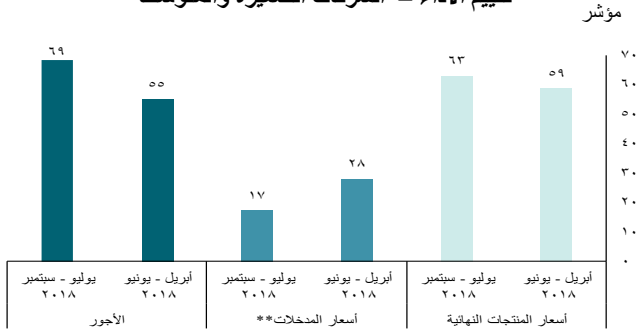
المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

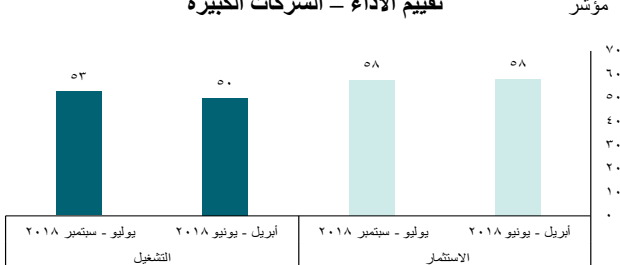
شكل ٣-٣: الأسعار والأجور  
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



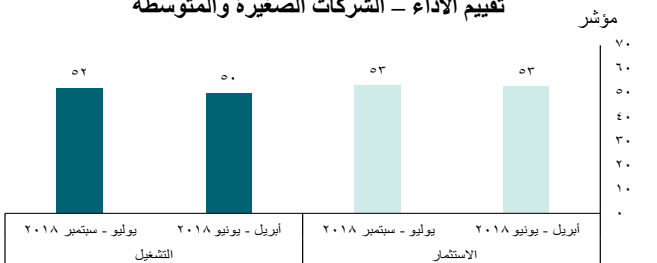
شكل ٣-٤: الأسعار والأجور  
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل  
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



شكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل  
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

\*\* تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

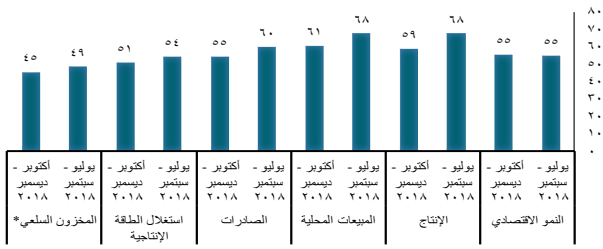
## ارتفاع أسعار المدخلات وأسعار المنتجات النهائية وزيادة الأجور

أظهرت نتائج تقييم الأداء للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات خلال الربع محل الدراسة، ويشير انخفاض قيمة المؤشر عن ٥٠ نقطة على مستوى كافة الشركات إلى استمرار ارتفاع أسعارها (انظر المنهجية)، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع مؤشر الأجور. وأدى ارتفاع مؤشري أسعار المدخلات والأجور إلى استمرار ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية (الشكلان ٣-٣ و ٣-٤).

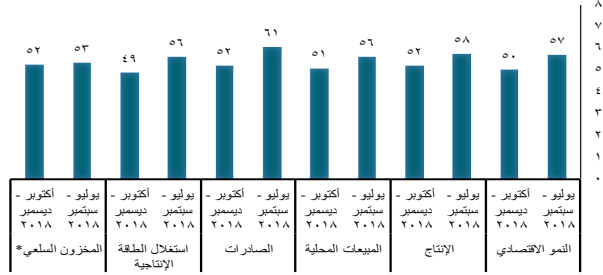
## تحسين الاستثمار والتشغيل

أظهرت النتائج استمرار تحسن مستوى الاستثمار خلال الربع محل الدراسة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وهو ما يمكن إرجاعه لثقة مجتمع الأعمال في تدابير الإصلاح الاقتصادي والجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار مثل تعديلات قانون الإفلاس وقانون سوق المال ومشروع قانون جديد خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن قيمة المؤشر بالنسبة لكافة الشركات ظلت ثابتة. كما أظهرت النتائج ارتفاع طفيف في مؤشر التشغيل بالنسبة للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء، ويشير ذلك إلى قدرة كافة الشركات على توليد فرص العمل خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالربع السابق (الشكلان ٣-٥ و ٣-٦).

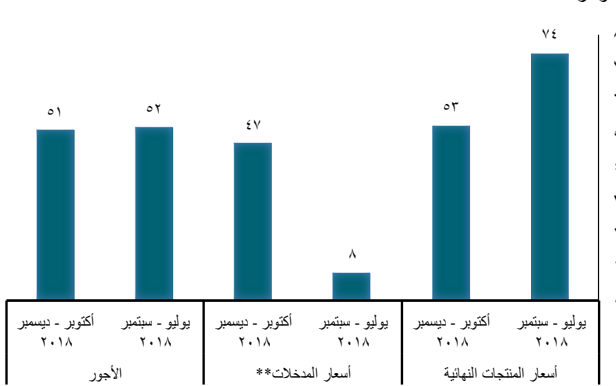
شكل ١-١: مستوى النشاط الاقتصادي  
التوقعات - الشركات الكبيرة



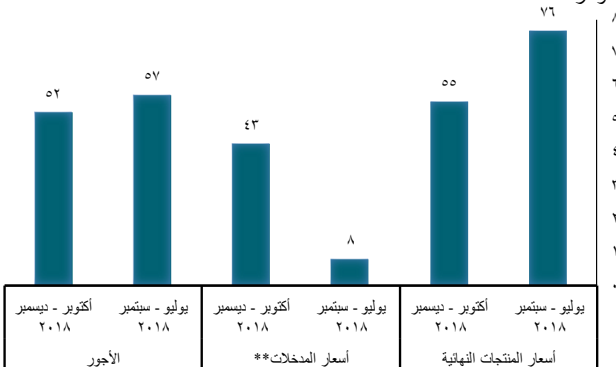
شكل ٢-٤: مستوى النشاط الاقتصادي  
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٣-٤: الأسعار والأجور  
التوقعات - الشركات الكبيرة



شكل ٤-٤: الأسعار والأجور  
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.  
\*\* تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

## استراتيجية الأعمال في المستقبل

### توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي للشركات

مازالت توقعات الشركات متفائلة بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات على مستوى كافة الشركات للربع أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٨ إلا أنها أقل تفاؤلاً من الربع السابق. واختلفت توقعات الشركات بشأن قيمة مؤشر النمو الاقتصادي، فبينما تتوقع الشركات الكبيرة ثباته نجد أن الشركات المتوسطة والصغيرة تتوقع تراجعها مقارنة بالربع السابق، وقد اتفقت كافة الشركات على تراجع قيمة مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية عن قيمته في الربع السابق (الشكل ١-٤).

وتوقع مجتمع الأعمال تحسن كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي ولكن بوتيرة أقل من الربع السابق فيما عدا انخفاض طفيف لمؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية (الشكل ٢-٤).

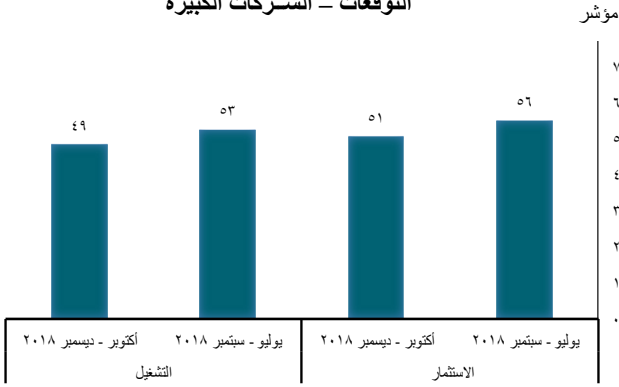
وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م٢)، جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لكل من قطاعي الخدمات المالية والاتصالات يليهما قطاع الصناعات التحويلية. الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى استمرار برنامج الطروحات الحكومية لبعض شركات قطاع الأعمال العام. وأظهرت النتائج ارتباط الآراء الإيجابية لقطاع الاتصالات بالانتهاء من مشروع قانون الاتصالات الجديد. كما أظهرت النتائج توقعات إيجابية بالنسبة لقطاع السياحة؛ وجاءت توقعات قطاعي التشييد والبناء والنقل أقل تفاؤلاً خلال الربع محل الدراسة.

### توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات النهائية والمدخلات والأجور

تشابهت توقعات الشركات الكبيرة مع الصغيرة والمتوسطة للربع أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٨، حيث تتوقع استمرار ارتفاع أسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية، كما تتوقع زيادة الأجور، ولكن جاءت هذه التوقعات أقل مقارنة بالربع السابق. (الشكلان ٣-٤، ٤-٤)،

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من استمرار ارتفاع أسعار المدخلات، إلا أنه من المتوقع أن تشهد تحسناً ملحوظاً في الربع أكتوبر - ديسمبر مقارنة بالربع السابق.

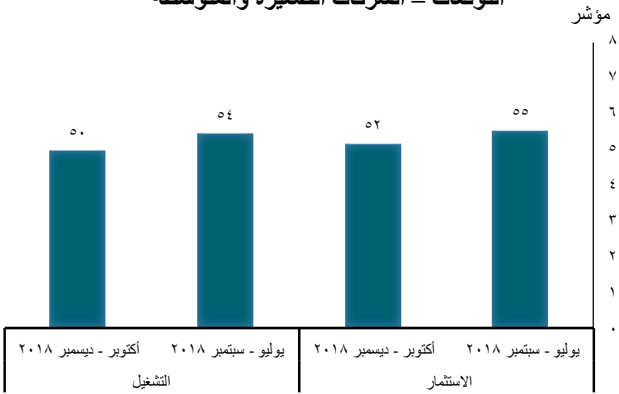
شكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل  
التوقعات – الشركات الكبيرة



## توقعات بتحسين الاستثمار والتشغيل

أفادت توقعات غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بتحسين طفيف في مستويات الاستثمار خلال الربع أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٨ وإن كانت بمعدلات أقل من مثيلاتها خلال الربع الحالي. ومن المتوقع انخفاض التشغيل بالنسبة للشركات الكبيرة، وثباته بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالربع السابق، (الشكلان ٥-٤ و ٦-٤).

شكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل  
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

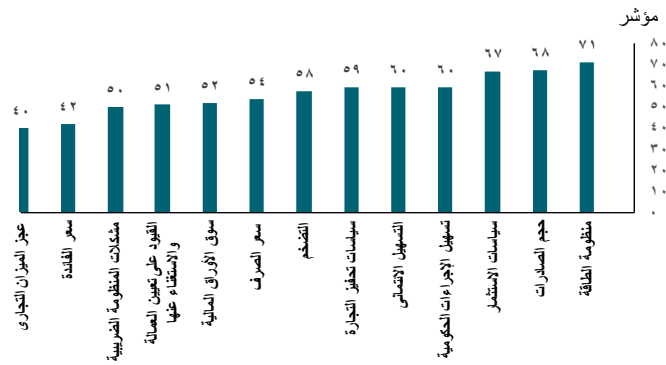


## توقعات السياسات

تحسن متوقع في منظومة الطاقة وحجم الصادرات وسياسات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الحكومية

وفقا للشكل ٦، يشير مؤشر توقعات السياسات إلي أن غالبية الشركات تتوقع تحسن في منظومة الطاقة نتيجة لجهود الحكومة في إقامة مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وإتاحة الفرص أمام المستثمرين للدخول في هذا المجال وحجم الصادرات وسياسات الاستثمار بفعل توفير بيئة أعمال مواتية بصورة أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتوقع تسهيل بعض الإجراءات الحكومية التي تعتبر معوقات أمام أداء الأعمال.

شكل ٦: توقعات السياسات



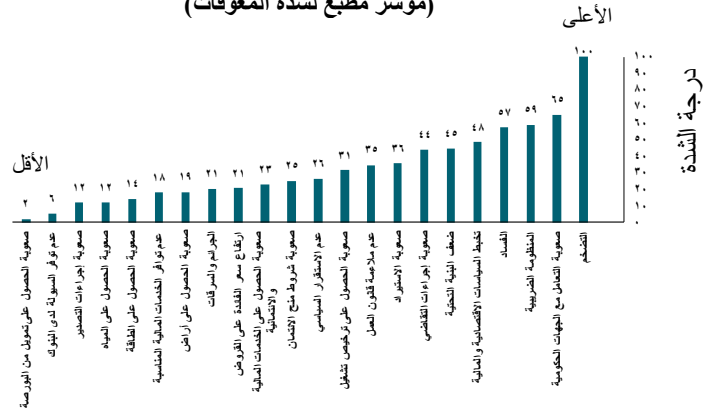
المصدر: نتائج الاستبيان.

## المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والمنظومة الضريبية والفساد

يوضح الشكل ٥ المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الفترة محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة. وتتمثل هذه المعوقات في ارتفاع معدل التضخم واستمرار الفساد، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والمنظومة الضريبية نتيجة فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية. ويأتي ترتيب المعوقات مشابه لنظيره في المسح السابق، مما يشير إلى عدم إحراز تقدم كبير ملموس نحو إزالة هذه المعوقات. وجدير بالذكر أن الحصول على تمويل من سوق الأوراق المالية كان أقل المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال.

شكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطيع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول ١م: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠١٨)<sup>١</sup>

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي	٣٠	٤١	٣٠	٥٠	٤٨	٤٠	٦٠	٥٠	١٠	٤٢	١٧	٥٩	٢٥	٢٨	٤٥	١٣	٥٠	٤٤
النشاط الاقتصادي	٢١	٢٨	٢١	٢٨	٢٨	٢٧	٦٩	٦٠	٣٠	١٠	١٧	٦٤	٢٥	٢٨	٢٧	٦	١٩	٧٥
الإنتاج	٢١	٢٨	٢١	٢٨	٢٨	٢٧	٦٩	٦٠	٣٠	١٠	١٧	٦٤	٢٥	٢٨	٢٧	٦	١٩	٧٥
المبيعات المحلية	١٧	٤٨	١٧	٤٨	٤٨	٤٤	٥٧	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٥	٢٥	١٠٠	٠	٠	٠	٠
الصادرات	٢٤	٥٧	٢٤	٥٧	٤٩	٦٤	٦٤	٦٤	٢٩	٢٩	١٧	٢٩	١٧	٧١	٢٩	٥٨	٢٥	٥٠
المخزون	٨	٧٤	٨	٧٤	٤٧	٣٦	٣٦	٣٦	٦٤	٦٤	٢٥	٢٥	٢٥	١٠٠	٠	٠	٠	٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٨	٧٤	٨	٧٤	٤٧	٣٦	٣٦	٣٦	٦٤	٦٤	٢٥	٢٥	٢٥	١٠٠	٠	٠	٠	٠
الأسعار	٤٨	٤٩	٤٨	٤٩	٦٥	٦٤	٦٤	٦٤	٣٦	٣٦	٤٠	٤٠	٨٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٩
أسعار المنتجات النهائية	٤٨	٤٩	٤٨	٤٩	٦٥	٦٤	٦٤	٦٤	٣٦	٣٦	٤٠	٤٠	٨٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٩
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٨	١٨	٧٨	١٨	١٨	٧٧	٧٧	٧٧	٢٣	٢٣	١٠٠	٩٠	١٠	٤٠	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
مستوى الأجور	٦٦	٣٤	٦٦	٣٤	٧٤	٦٤	٦٤	٦٤	٣٦	٣٦	٧٠	٥٩	٢٥	٧٥	٦٧	٣١	٦٩	٠
المدخلات الأساسية	٢٠	٧٥	٢٠	٧٥	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٢٩	٢٩	١٠٠	٥٧	٦٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠
الاستثمار	٢٠	٧٥	٢٠	٧٥	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٢٩	٢٩	١٠٠	٥٧	٦٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠
التشغيل	٢٠	٦٧	٢٠	٦٧	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٤٣	٤٣	١٠	٥٦	٢٥	٧٥	٠	٠	٠	٠

جدول ٢م: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٨)<sup>١</sup>

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي	٢٦	٦٢	٢٦	٥٥	٥٥	٣٩	٤٨	٤٨	٢٠	٢٠	٥٠	٤٣	٢٥	٢٥	٥٤	٢٧	٦٠	٥٤
النشاط الاقتصادي	٣٤	٤٤	٣٤	٤٤	٤٤	٣٩	٤٨	٤٨	٢٠	٢٠	٥٠	٤٣	٢٥	٢٥	٥٤	٢٧	٦٠	٥٤
الإنتاج	٣٤	٤٤	٣٤	٤٤	٤٤	٣٩	٤٨	٤٨	٢٠	٢٠	٥٠	٤٣	٢٥	٢٥	٥٤	٢٧	٦٠	٥٤
المبيعات المحلية	٣٣	٤٢	٣٣	٤٢	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٢٩	٢٩	٦٠	٤٠	٢٥	٢٥	٤٧	٧٣	٢٠	٧٨
الصادرات	٣٠	٤٨	٣٠	٤٨	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٢٩	٢٩	٦٠	٤٠	٢٥	٢٥	٤٠	٥٠	٥٠	٧٨
المخزون	١٠	٦١	١٠	٦١	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٢٩	٢٩	٣٠	٤٠	٢٥	٢٥	٥٣	٥٣	٥٣	٣٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥	٩٢	٥	٩٢	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٩	٢٩	٧٠	٤١	٢٥	٢٥	٥٥	٦	٩٤	٥٢
الأسعار	٢٣	٧٢	٢٣	٧٢	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٢٩	٢٩	١٠	٤١	٢٥	٢٥	٥٤	٦	٩٤	٥٢
أسعار المنتجات النهائية	٢٣	٧٢	٢٣	٧٢	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٢٩	٢٩	١٠	٤١	٢٥	٢٥	٥٤	٦	٩٤	٥٢
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٨	٧٠	٢٨	٧٠	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٢٣	٢٣	١٠٠	٥٠	٢٥	٢٥	٤٣	٠	٠	٠
مستوى الأجور	٨	٩٢	٨	٩٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٢٩	٢٩	١٠٠	٥٠	٢٥	٢٥	٥٨	٦	٩٤	٥٢
المدخلات الأساسية	٨	٩٠	٨	٩٠	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٢٩	٢٩	١٠٠	٥٠	٢٥	٢٥	٥٥	٦	٩٤	٥٢
الاستثمار	٨	٩٠	٨	٩٠	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٢٩	٢٩	١٠٠	٥٠	٢٥	٢٥	٥٥	٦	٩٤	٥٢
التشغيل	٣	٩٣	٣	٩٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٤	٤٤	١٠	٤٧	٨	٨٣	١٤	٦	٩٤	٥٢

<sup>١</sup> تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

<sup>٢</sup> مساوٍ للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م ٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (يوليو – أغسطس – سبتمبر ٢٠١٨)<sup>١</sup>

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر <sup>٢</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>٢</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>٢</sup>
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النمو الاقتصادي	٢١	٤٧	٣٢	٤٧	٣٩	٤٨
النشاط الاقتصادي						
الإنتاج	٢٩	٤٨	٢٣	٤٢	٣٩	٢٢
المبيعات المحلية	٣٤	٤٧	١٩	٤٥	٣٦	٢٣
الصادرات	١٨	٤١	٤١	٤٢	١٥	٦٢
المخزون	٢٨	٤٩	٢٣	٤٨	٥٠	٩
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٠	٧٣	١٦	٤٨	١٧	٧٨
الأسعار						
أسعار المنتجات النهائية	٤٥	٤٩	٦	٦٣	٤٨	٥٢
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٩	١٩	١	١٧	٨٠	١٥
مستوى الأجور	٥٤	٤٦	٠	٦٩	٤٨	٥٢
المدخلات الأساسية						
الاستثمار	١٥	٨١	٤	٥٣	٢٦	٧٤
التشغيل	٢٢	٦٢	١٥	٥٢	١٧	٧٤

<sup>١</sup> تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

<sup>٢</sup> مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م ٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) (أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر ٢٠١٨)<sup>١</sup>

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر <sup>٢</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>٢</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>٢</sup>
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النمو الاقتصادي	١٩	٦٣	١٩	٥٠	٢٦	٦٥
النشاط الاقتصادي						
الإنتاج	٣٧	٣٣	٣٠	٥٣	٤٣	٤٨
المبيعات المحلية	٣٨	٣١	٣١	٥٢	٤٣	٤٣
الصادرات	٢٩	٤٧	٢٤	٥٢	٢٩	٥٧
المخزون	١٨	٥٨	٢٥	٥٢	٣٢	٥٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٧	٨١	١١	٤٩	٤	٩٦
الأسعار						
أسعار المنتجات النهائية	٢١	٧٦	٣	٥٥	١٧	٧٤
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٥	٧٥	٠	٤٣	١٥	٨٠
مستوى الأجور	٧	٩٣	٠	٥٢	٤	٩٦
المدخلات الأساسية						
الاستثمار	٧	٩٢	١	٥٢	٤	٩٦
التشغيل	٥	٨٩	٦	٥٠	٠	٩٦